الفصل الثالث : إجراءات الدراسة

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي (الإطار العملي) من الدراسة، سوف نستخدم مجموعة من الاختبارات لقياس مدى اتساق وثبات فقرات الاستبانة، وبعدها نقوم بتحليل محاورها الرئيسة لمعرفة إمكانية تطبيقها على العينة المستهدفة، ومن ثم اختبار الفرضيات والإشكالية التي طُرحت في مقدمة الدراسة حول إمكانية تطبيق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للتحقق من صحتها والعلاقة بين متغيراتها، وللتوصل إلى نتائج منطقية تدعم فرضيات وأهداف الدراسة لذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين لتحليلها ومناقشتها على النحو التالـــي:

- **المبحث الأول: تصميم ومنهجية الدراسة**
- **المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات**

المبحث الأولـ

تصميم ومنهجية الدراسة

يتناول هذا الفصل الجوانب المتعلقة بتصميم ومنهجية الدراسة الميدانية وتطبيق الدراسة على الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، حيث يعرض هذا الفصل منهج وطرق البحث المستخدمة والعينة المستخدمة وطريقة جمع البيانات وأدوات التحليل الإحصائي ويشمل:

- **تمهيد**
- **منهجية الدراسة**
- **مجتمع الدراسة وعينتها**
- **المعالجات الإحصائية المستخدمة**
- **أداة الدراسة**
- **صدق وثبات الاستبانة**
- **خصائص عينة الدراسة**

تمهيد

تُعد منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً لمعالجة موضوع الدراسة من الناحية التطبيقية، حيث يتم عرض وتحليل بيانات الدراسة وذلك من خلال الأساليب الإحصائية المستخدمة وعرض أداة الدراسة وصدق الأداة وثباتها، ثم تحليل البيانات.

منهجية الدراسة:

تتألف الدراسة من جانبين، جانب نظري وآخر تطبيقي، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمنا منهجين المنهج الاستقرائي بهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي وهو من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، والذي يحاول وصف الظاهرة موضوع الدراسة (**مدى إمكانية تطبيق نظام حوكمة الشركات الاقتصادية والمالية وحاجتها للأنظمة والقوانين**)، وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها وللتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة، أُستخدم مصدرين أساسين لجمع البيانات وهما كالتالي:

- **المصادر الثانوية**: وهي لمعالجة الإطار النظري للدراسة والتي تتمثل في الكتب العلمية والمراجع العربية والأجنبية، بالإضافة إلى الدوريات والرسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومواقع الانترنت المختلفة، وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة.
- **المصادر الأولية**: وهي لمعالجة الإطار العملي للدراسة والتي تتمثل في الاستبانة لجمع البيانات الأولية، وتُستخدم أداة رئيسة للدراسة والتي تم إعدادها خصيصاً لهذا الغرض وتوزيعها على جميع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية باعتبارهم وكلاء المستثمرين، وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي **SPSS** (**Statistical package for Social Science**).

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، والبالغ عددها (**46**) ستة وأربعون شركة، [1] كما هي في الملحق رقم (**3**) موزعة على خمس قطاعات على الشكل التالي:

قطاع الاستثمار ويضم (**8**) شركات.

قطاع البنوك ويضم (**8**) شركات.

قطاع التأمين ويضم (**7**) شركات.

قطاع الخدمات ويضم (**12**) شركة.

قطاع الصناعة ويضم (**11**) شركة.

وقد اشتملت عينة الدراسة على (**46**) ستة وأربعون مفردة، وهي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تم توزيع الاستبانة عليهم باستخدام أسلوب الحصر الشامل وذلك لقلة عدد الشركات المساهمة والمدرجة في السوق، كما تم حصرها على الشركات المدرجة لصعوبة الوصول للمعلومات المطلوبة، ورفض بعض الجهات المعنية بالموضوع من مساعدتنا في ذلك الموضوع، وتم استرداد منها (**40**) استبانة وبعد تفحصها استبعد منها واحدة وذلك لتكرارها وعدم تحقيقها للشروط المطلوبة للإجابة عليها، وبذلك تكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (**39**) استبانة، أي بنسبة (**84.7%**) وهي نسبة جيدة كون تمكنا من الحصول على البيانات بصعوبة فائقة.

المعالجات والأساليب الإحصائية:

- معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح Spearman- Brown Coefficient.
- طريقة ألفا كرونباخ: Cronbach's Alpha.
- التكرارات والنسب المئوية.

[1] بورصة فلسطين، حتى تاريخ 2012/1/27، www.pex.ps

- اختبار التوزيع الطبيعي:(اختبار كولمجروف- سمرنوف 1-Sample K-S)) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة.
- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة الفروقات.
- اختبار "T" (Independent samples T test) لمعرفة الفروقات بين المتوسطات المتغير الرقمي والمتغير النوعي ذو اتجاهين.

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كإحدى أدوات الدراسة حول **مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية طبقاً للأنظمة والقوانين**، وتم تقسيمها إلى قسمين كالتالي:

- **القسم الأول**: ويحتوي على بيانات شخصية عن عينة الدراسة وتتكون من (**3**) فقرات متمثلة في المؤهل العلمي والمستوى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة في مجال عمله، وبيانات عن الشركات المدرجة وتتكون من (**5**) فقرات متمثلة في الشكل القانوني للشركة، والغرض من التعامل في سوق فلسطين،القطاع التي تنتمي إليه الشركة، العمر الزمني للشركة المدرجة، ومكان عملها.
- **القسم الثاني**: ويحتوي استبانة الدراسة، وتتكون من ستة محاور كالتالي:

المحور الأول: وجود أساس قانوني وتنظيمي لحوكمة الشركات، ويتكون من (**23**) فقرة.

المحور الثاني: تتوفر الحماية الكافية لحقوق المساهمين ويتكون من (**14**) فقرة.

المحور الثالث: وجود معاملة متساوية لكافة المساهمين ويتكون من (**15**) فقرة.

المحور الرابع: الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح ويتكون من (**13**) فقرة.

المحور الخامس:القيام بالإفصاح السليم والصحيح ويتكون من (**21**) فقرة.

المحور السادس: مسئوليات مجلس الإدارة ويتكون من (**13**) فقرة.

أي أن مجموع فقرات الاستبانه هي (99) فقرة.

وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي كالتالي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	5	4	3	2	1

صدق وثبات الأداة:

قمنا بتقنين فقرات الاستبانة للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

1) صدق الاستبانة:

تم تقنين فقرات الاستبانة للتأكد من صدق وثبات فقراتها، فقد تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين والأساتذة الجامعيين ممن يعملون في الجامعات الفلسطينية في محافظات الوطن، وجامعة أبي بكر بلقايد بالجزائر، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة، ومدى انتماء الفقرات إلى الاستبانة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر ليصبح عدد الفقرات (**99**) فقرة، وقد استجبنا لأرائهم وتعديلاتهم ومقترحاتهم وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في ملحق رقم (**1**) في نهاية الدراسة.

جدول رقم (2)

يبين عدد فقرات الاستبانة حسب كل محور من محاورها

المحـاور	عدد الفقرات
المحور الأول: وجود أساس قانوني وتنظيمي	23
المحور الثاني: حقوق المساهمين	14
المحور الثالث: المعاملة المتساوية لكافة المساهمين	15
المحور الرابع: دور أصحاب المصالح	13

المحور الخامس: الإفصاح والشفافية	21
المحور السادس: مسئوليات مجلس الإدارة	13
المجموع	**99**

2) صدق المقياس:

ويقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي وذلك من خلال معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه، وكذلك حساب الصدق البنائي من خلال حساب معامل الارتباط لكل محور مع الدرجة الكلية للاستبانة.

أولاً: صدق الاتساق الداخلي للاستبانة

ويقصد به قوة الارتباط بين درجات كل فقرة ودرجة المحور كله، حيث جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (**15**) مفردة، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور التابع له وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (**SPSS**) والجداول التالية توضح ذلك:

يبين الجدول رقم (**3**) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (**وجود أساس قانوني وتنظيمي**) والدرجة الكلية لفقراته، وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة **0.05**، وكذلك قيمة **r** المحسوبة أكبر من قيمة **r** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **13** تساوي **0.514** وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (وجود أساس قانوني وتنظيمي لحوكمة الشركات) والدرجة الكلية لفقراته

م.	الفقـرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يوجد لدى الشركة سياسات إدارية واضحة تبين مفهوم حوكمة الشركات	0.552	0.041
.2	يوجد لدى الشركة وعي وإدراك بمفهوم حوكمة الشركات	0.559	0.038
.3	تتوفر لدى الشركة سياسات مكتوبة لتطبيق نظام الحوكمة	0.560	0.037
.4	يوجد أساس قانوني وتنظيمي مؤسسي فعال في الشركة	0.709	0.005
.5	إن كان يوجد أساس يمكن المشاركين من الاعتماد عليه في إنشاء العلاقات	0.613	0.020
.6	هدف حوكمة الشركات له تأثير على أداء السوق الاقتصادي ونزاهته	0.562	0.036
.7	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات	0.541	0.046
.8	المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في حوكمة الشركات في السوق المالي متوافقة مع قوانين الشركات المعمول بها	0.595	0.025
.9	المتطلبات القانونية والتنظيمية فيها نوع من الشفافية وقابلة للتنفيذ	0.650	0.012
.10	يوجد توزيع للمسئوليات في نطاق اختصاصي تشريعي محدد بين مختلف الجهات وبشكل واضح وصريح لضمان خدمة المصلحة العامة	0.745	0.002
.11	يتوفر لدى الجهات الإشرافية (الرقابية) والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بطريقة موضوعية	0.767	0.000
.12	القرارات الصادرة من الجهات المعنية السابقة الذكر تكون في وقتها	0.574	0.032

	المناسب وشفافة		
.13	يوجد تعارض في المصالح في الوظائف الموكلة للسلطات التنظيمية	0.826	0.000
.14	الموظفين مؤهلين تأهيلاً مناسباً ليمكنهم من عملية الإشراف الفعال	0.585	0.028
.15	اجتذاب الموظفين يتم على أُسس تنافسية	0.639	0.014
.16	تعمل إدارة السوق الفلسطيني على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في تقاريرها المالية	0.683	0.007
.17	الهيكل التنظيمي المعمول به في الشركة يحدد ويصف المسئوليات والصلاحيات بما يتوافق مع تطوير الحوكمة	0.572	0.033
.18	الهيكل التنظيمي المتبع في الشركة يمنع تداخل الصلاحيات والمسئوليات بين الوحدات بما يخدم المصلحة العامة	0.731	0.003
.19	السوق المالي الفلسطيني يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري	0.745	0.002
.20	يستخدم السوق الفلسطيني أحدث تقنيات التداول المعمول بها في الأسواق الدولية	0.662	0.010
.21	يشير القانون الفلسطيني بضرورة تطبيق قواعد حوكمة الشركات	0.536	0.048
.22	يوفر قانون الأوراق المالية الفلسطيني أساساً متكاملاً للإشراف والرقابة على نشاطات الشركة المدرجة وشركات الوساطة	0.570	0.033
.23	قانون الأوراق المالية المنظم لعمليات التعامل بالأوراق المالية يحمي مالكيها والمستثمرين الجمهور من ممارسات غير عادلة	0.871	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 13 تساوي 0.514

يبين الجدول رقم (**4**) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (**حقوق المساهمين**) والدرجة الكلية لفقراته، وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة **0.05**، وكذلك قيمة **r** المحسوبة أكبر من قيمة **r** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **13** تساوي **0.514** وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (حقوق المساهمين) والدرجة الكلية لفقراته

م.	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يتم تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية والمتعلقة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم	0.836	0.000
.2	يوجد سهولة في إرسال وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين	0.649	0.012
.3	يشارك المساهمون في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين	0.660	0.010
.4	يحصل المساهمين على معلومات كافية بشأن التعديلات في النظام الأساسي للشركة	0.603	0.022
.5	قانون الشركات في السوق الفلسطيني يكفل للمساهمين الحق في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة	0.650	0.012
.6	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة عن تصرفاتها واقتراح الحلول المناسبة	0.616	0.019
.7	يُستخدم وسائل مضادة للاستيلاء لحماية الإدارة ومجلسها من المساءلة	0.736	0.003
.8	يُتاح للمساهمين فرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وبشكل عادل	0.882	0.000
.9	يحق للمساهمين من التصويت بصفة شخصية أو غيابياً مع إعطائه نفس الأثر فيما لو تم الإدلاء بها حضورياً	0.789	0.001
.10	يطلع المساهمين على جميع عمليات الشركة التي تهم الشركة أو أي عمليات تؤدي إلى التأثير على الشركة	0.812	0.000

.11	تتوفر الحماية الكافية للمساهمين في ممارسة أعمالهم	0.847	0.000
.12	يتمتع المستثمرين في الأسهم بحقوق ملكية معينة	0.674	0.008
.13	توجد طرق لضمان ملكية المستثمر في السوق	0.708	0.005
.14	يتوفر لدى السوق عند قيامه بوظائفه الرقابة على الشركات عنصري الكفاءة والشفافية	0.809	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 13 تساوي 0.514

يبين الجدول رقم (**5**) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (**وجود معاملة متساوية لكافة المساهمين**) والدرجة الكلية لفقراته، وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة **0.05**، وكذلك قيمة **r** المحسوبة أكبر من قيمة **r** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **13** تساوي **0.514** وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (5)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (وجود معاملة متساوية لكافة المساهمين بما فيهم الأقلية والأجانب) والدرجة الكلية لفقراته

م.	الفقـرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يتم معاملة كافة المساهمين المنتمون إلى نفس الفئة بما فيهم الأقلية والأجانب معاملة متكافئة	0.560	0.037
.2	يوجد تعويض فعال لحقوق المساهمين في حال تعرضها للخطر أو الانتهاك من جهة أخرى	0.701	0.005
.3	تتوفر وسائل تعويضية للإصلاح بشكل فعال ومناسب لحماية حقوق المساهمين	0.730	0.003
.4	يتم العمل على إلغاء العوائق التي تعيق عملية التصويت	0.538	0.047

.5	يتم العمل على منع التداول الشخصي الصوري من أشخاص ذوي صلات وثيقة بالشركة	0.721	0.004
.6	المساهمين المسيطرين في السوق يستغلون العلاقات لصالحهم في الإساءة للشركة والمستثمرين	0.740	0.003
.7	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم	0.592	0.026
.8	يتم حماية حقوق المساهمين الأقلية من إساءة الاستغلال التي يتم إجراؤها لمصلحة أصحاب النسب الحاكمة	0.750	0.002
.9	تسمح الإجراءات بإعطاء معلومات بما تخص الشركة داخلياً لكل المساهمين	0.734	0.003
.10	يحق للمساهمين الحصول على معلومات المتعلقة بسلاسل الأسهم قبل شرائها لكافة فئات الأسهم	0.856	0.000
.11	المعاملة العادلة لجميع المساهمين تؤدي إلى زيادة ثقة الشركات المدرجة في السوق	0.641	0.014
.12	يسمح لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معلومات متساوية والخاصة باجتماعات الجمعية العامة	0.662	0.010
.13	يتم التصويت بواسطة أمناء بطريقة متفق عليها مع المساهمين	0.550	0.041
.14	يوجد ثقة لدى المستثمرين بأن المال الذي يقدمونه سيتم حمايته من إساءة الاستخدام أو التخصيص	0.734	0.003
.15	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة	0.891	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 13 تساوي 0.514

يبين الجدول رقم (**6**) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (**الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح**) والدرجة الكلية لفقراته، وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة **0.05**، وكذلك قيمة **r** المحسوبة أكبر من قيمة **r** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **13** تساوي **0.514** وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (6)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون) والدرجة الكلية لفقراته

م.	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يوجد اعتراف واضح بحقوق أصحاب المصلحة التي ينشئها القانون	0.576	0.031
.2	يكفل القانون حماية أصحاب المصالح وحصولهم على فرصة تعويض في حالة انتهاك حقوقهم	0.645	0.013
.3	يشتمل إطار الحوكمة المتبع في الشركة على إطار فعال وكفؤ في مواقف الإعسار وتنفيذ حقوق الدائنين	0.612	0.020
.4	يتم العمل على تطوير آليات لتعزيز الأداء لمشاركة جميع العاملين	0.555	0.040
.5	عند مشاركة أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات يتم حصولهم على معلومات كافية حول الموضوع وبالقدر الكافي ليمكنهم من الاعتماد عليها	0.572	0.033
.6	يتمكن أصحاب المصلحة من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن مخاوفهم بشأن الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية	0.603	0.022
.7	يوجد احترام لكافة أصحاب المصالح	0.633	0.015
.8	يتم العمل على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح والشركات لخلق الثروة وفرص العمل	0.572	0.033
.9	يوجد تأمين لرأس المال الخارجي إلى الشركات	0.701	0.005
.10	يتوفر لدى الشركة طرق مختلفة لتشجيع أصحاب المصالح للاستثمار في رؤوس أموالهم	0.826	0.000
.11	يوجد الآليات الكافية والقادرة على تعزيز الأداء لمشاركة العاملين في	0.730	0.003

	مهاراتهم الخاصة		
.12	توجد الإجراءات التي تمكن أصحاب المصلحة من اللجوء إليها في حالة الشكوى	0.650	0.012
.13	احترام حقوق أصحاب المصالح كما حددها القانون تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بهذه الشركة	0.607	0.021

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 13 تساوي 0.514

يبين الجدول رقم (**7**) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (**القيام بالإفصاح السليم والصحيح**) والدرجة الكلية لفقراته، وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة **0.05**، وكذلك قيمة **r** المحسوبة أكبر من قيمة **r** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **13** تساوي **0.514** وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (7)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب لكافة الموضوعات) والدرجة الكلية لفقراته

م.	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	نظام الإفصاح في السوق يضمن للمستثمرين الحصول على معلومات متعلقة بالشركة المدرجة بالشكل السليم وفي الوقت المناسب وبصفة منتظمة ودورية	0.587	0.027
.2	يتم الإفصاح كاملاً عن كافة الموضوعات الهامة وجميع عناصر بنود الشركة	0.648	0.012
.3	يوجد نظام إفصاح قوي ويشجع على الشفافية الحقيقية	0.802	0.001
.4	نظام الإفصاح الموجود يساعد على اجتذاب رؤوس الأموال للاقتصاد الوطني والمحافظة عليها	0.816	0.000

.5	يعمل الإفصاح على تنمية هذه الاستثمارات وزيادتها	0.825	0.000
.6	يُجنب الإفصاح الاقتصاد الوطني مخاطر مفاجئة	0.719	0.004
.7	يحقق الإفصاح حماية الاستثمارات الخاصة والعامة	0.693	0.006
.8	يعمل نظام الإفصاح على حماية العاملين وخلق المزيد من فرص العمل	0.693	0.006
.9	يساعد الإفصاح في فهم الجمهور لهيكل نواحي نشاط الشركة وسياساتها وأدائها	0.748	0.002
.10	يتضمن الإفصاح المعلومات ذات الأهمية بما فيها النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة	0.719	0.004
.11	يجري تشجيع الشركات إلى الإفصاح عن السياسات المتعلقة بأخلاقيات العمل والبيئة وسياسات تجاه الالتزامات الأخرى	0.577	0.031
.12	يهتم السوق بمعرفة إذا كانت إدارة الشركة تقوم باهتمام لتحقيق مصالح جميع المستثمرين	0.650	0.012
.13	يجري إلزام الشركات على تقديم معلومات رئيسة للعاملين وأصحاب المصلحة والتي تؤثر بشكل مادي في أداء الشركة	0.730	0.003
.14	يقوم السوق بمراجعة خارجية سنوية من قبل مراجع مستقل ذات كفؤ ومؤهل لإعطاء قوائم مالية صادقة	0.607	0.021
.15	يتم قبول مساءلة ومحاسبة للمراجعة الخارجية أمام المساهمين	0.651	0.012
.16	تتوفر قنوات لبث المعلومات مع إعطاء الفرصة المتساوية والتوقيت المناسب لمستخدمي المعلومات	0.640	0.014
.17	يتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين وكيفية اختيارهم	0.571	0.033
.18	الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة تساعد في ترشيد قرار الاستثمار لدى المستثمرين	0.581	0.029
.19	يتم إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق ومعايير الجودة	0.769	0.001

	المحاسبية والمالية		
.20	تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدميها في الوقت الملائم والتكلفة المناسبة	0.730	0.003
.21	يوجد إفصاح كافي عن الإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية	0.603	0.022

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 13 تساوي 0.514

يبين الجدول رقم (**8**) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس (**مسئوليات مجلس الإدارة**) والدرجة الكلية لفقراته، وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة **0.05**، وكذلك قيمة **r** المحسوبة أكبر من قيمة **r** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **13** تساوي **0.514** وبذلك تعتبر فقرات المحور السادس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (8)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس (مسئوليات مجلس الإدارة) والدرجة الكلية لفقراته

م.	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يعمل أعضاء مجلس الإدارة على توفير كامل المعلومات وسلامتها بما يحقق مصالح الشركة والمساهمين	0.821	0.000
.2	يتم العمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	0.869	0.000
.3	يوجد شفافية في عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة	0.801	0.000
.4	يتم العمل على محاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليتها أمام الشركة والمساهمين	0.609	0.021
.5	يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة	0.938	0.000

.6	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالعمل بحسن النية مع وجود عناية كاملة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين	0.870	0.000
.7	تعمل الإدارة على إتباع معايير أخلاقية عالية تجعلها أملاً للثقة والمصداقية	0.890	0.000
.8	يوجد نوع من الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس إدارة جديد وتتم بشكل رسمي	0.850	0.000
.9	يوجد نظام سليم للرقابة وضمان نزاهة حسابات الشركة وقوائمها المالية	0.813	0.000
.10	يقوم مجلس الإدارة بممارسة الحكم الموضوعي المستقل في شئون الشركة	0.705	0.005
.11	يُلزم أعضاء مجلس الإدارة أنفسهم على المسئولية بطريقة فعالة	0.938	0.000
.12	تتاح لأعضاء مجلس الإدارة المعلومات الصحيحة ذات الصلة وفي وقتها المناسب ليقوموا بمسؤولياتهم	0.813	0.000
.13	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين بطريقة عادلة	0.599	0.038

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 13 تساوي 0.514

ثانياً: الصدق البنائي لأبعاد الاختبار

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداء والذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها [1]، والذي يبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقراته.

ويتبين من الجدول رقم (**9**) أن محتوى كل بعد من أبعاد الاستبانة لها علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة (**0.05**)، كما يؤكد أنها تتمتع بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي، وبذلك يعتبر المقياس صادقاً لما وضع لقياسه.

1 جامعة القدس المفتوحة، مناهج البحث العلمي، القدس، جامعة القدس المفتوحة للنشر، 1998، ص126.

جدول رقم (9)

معامل ارتباط كل محور مع الدرجة الكلية للمحاور

المحاور	مضمون المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول	وجود أساس قانوني وتنظيمي	0.795	0.000
المحور الثاني	حقوق المساهمين	0.817	0.000
المحور الثالث	المعاملة المتساوية لكافة المساهمين	0.769	0.000
المحور الرابع	دور أصحاب المصالح	0.673	0.004
المحور الخامس	الإفصاح والشفافية	0.808	0.000
المحور السادس	مسئوليات مجلس الإدارة	0.633	0.008

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 13 تساوي 0.514

ثبات الاستبانة:

ويقصد بثبات الاستبانة أنها تعطي نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة في فترة زمنية معينة، أي الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير، وقد أجرينا خطوات الثبات على أفراد العينة الاستطلاعية نفسها باستخدام طريقتي التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1) طريقة التجزئة النصفية: Split– Half Coefficient

تم استخدام درجات العينة لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية، حيث تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة فردية الرتبة ومعدل الأسئلة زوجية الرتبة لكل محور، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح Spearman– Brown Coefficient حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = 2r/ 1+r حيث **r** معامل الارتباط، فكانت معاملات الثبات قبل التعديل (**0.945**) وأن معامل الثبات بعد التعديل (**0.972**) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة

عالية من الثبات تطمئننا إلى تطبيقها على عينة الدراسة، ويتبين لنا من الجدول رقم (**10**) أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبانة.

جدول رقم (10)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط قبل التعديل	معامل الارتباط بعد التعديل*
المحور الأول	وجود أساس قانوني وتنظيمي	23	0.792	0.884
المحور الثاني	حقوق المساهمين	14	0.824	0.904
المحور الثالث	المعاملة المتساوية لكافة المساهمين	15	0.765	0.868
المحور الرابع	دور أصحاب المصالح	13	0.661	0.796
المحور الخامس	الإفصاح والشفافية	21	0.555	0.714
المحور السادس	مسئوليات مجلس الإدارة	13	0.884	0.938
الإجمالي		**99**	**0.832**	**0.909**

*معامل الارتباط بعد التعديل= (2*ر)/(1+ر)

ر= معامل الارتباط قبل التعديل

2) طريقة ألفا كرونباخ: Cronbach's Alpha

استخدمنا طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات الداخلي في إجابات محاور الاستبانة وهو الجزء الخاص **بمدى امتلاك الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية المقومات الأساسية لتطبيق مبادئ نظام الحوكمة**، وأن القيمة المطلوبة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي **60%** فأكثر وإذا كانت أقل تعتبر ضعيفة[1] وقد تم بحث توفر الثبات الداخلي في محاور الاستبانة باستخدام هذا المعامل، حيث حصلنا على قيمة معامل الثبات الكلي (**0.981**) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات ومن خلال النتائج يبين

1 درغام، ماهر، إمكانية تطبيق نظام التكاليف المستند للأنشطة في المستشفيات الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص151.

الجدول رقم (**11**) أن معاملات الثبات مرتفعة، وبالتالي فإن معامل ألفا لجميع محاور الاستبانة (**0.963**) وهذا يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيقها لأهداف الدراسة وتكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في ملحق رقم (**1**).

جدول رقم (11)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) للمحاور والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	الصدق*
المحور الأول	وجود أساس قانوني وتنظيمي	23	0.791	0.889
المحور الثاني	حقوق المساهمين	14	0.820	0.906
المحور الثالث	المعاملة المتساوية لكافة المساهمين	15	0.821	0.906
المحور الرابع	دور أصحاب المصالح	13	0.709	0.842
المحور الخامس	الإفصاح والشفافية	21	0.894	0.946
المحور السادس	مسئوليات مجلس الإدارة	13	0.961	0.980
الإجمالي		**99**	**0.963**	**0.981**

*الصدق= الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

خصائص أفراد عينة الدراسة:

أولاً: المعلومات الشخصية

1) المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (**12**) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، حيث تبين أن ما نسبة (**69.2%**) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، ونسبة (**30.8%**) مؤهلهم العلمي دراسات عليا، وهذا يعطي مؤشراً جيداً على أن أفراد عينة الدراسة على قدر جيد من التأهيل العلمي ومؤهلين أكاديمياً ملائماً لفهم الاستبانة والإجابة على أسئلتها على أساس علمي، أما

مستواهم العلمي من دبلوم متوسط فأقل فهي غير موجودة مطلقاً مما يدلل على أن الإجابات على درجة من الدقة والمصداقية وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها.

جدول رقم (12)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دراسات عليا	12	%30.8
بكالوريوس	27	%69.2
المجموع	**39**	**%100**

2) المستوى الوظيفي:

يبين الجدول رقم (**13**) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي، أن ما نسبته (**66.7%**) من عينة الدراسة من الإدارة التنفيذية، وهذه نسبة جيدة للإجابة عن أسئلة الدراسة ومعنيون بتطبيق الأنظمة الإدارية فيها، وأن ما نسبة (**7.7%**) يعملون في مجلس الإدارة.

جدول رقم (13)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مجلس الإدارة	3	%7.7
الإدارة التنفيذية	26	%66.7
غير ذلك	10	%25.6
المجموع	**39**	**%100**

3) عدد سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (**14**) توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في الشركة، حيث تبين لنا أن ما نسبته (**71.8%**) من أفراد العينة الخبرة لديهم أكثر من **11** سنة وهي النسبة الأكبر عند مقارنتها مع النسب الأخرى مما يدلل على وجود الخبرة الكافية لديهم وبمجال عملهم وقدرتهم على استيعاب موضوع الدراسة والإجابة على أسئلتها، وأن ما نسبته (**20.5%**) من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم من**10-6** سنوات، ونسبة (**7.7%**) من ذوي خبرة أقل من **5** سنوات.

جدول رقم (14)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	3	%7.7
من 6 – 10 سنوات	8	%20.5
من 11 – 15 سنة	15	%38.5
أكثر من 15 سنة	13	%33.3
المجموع	**39**	**%100**

ثانياً: بيانات عن الشركات

1) الشكل القانوني للشركة:

يوضح الجدول رقم (**15**) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشكل القانوني للشركة المدرجة، حيث يتبين أن ما نسبة (**76.9%**) من الشركات مساهمة عامة وهي مؤشر جيد لمساعدة

الشركات الخاصة والعائلية بتحويل الشركة إلى مساهمة عامة لضمان حقوق المساهمين، في حين أن نسبة الشركات ذات المساهمة الخاصة قليلة فهي بحاجة إلى تحويل الشركة إلى مساهمة عامة، أما ما نسبة المؤسسات الحكومية والمدرجة في البورصة فهي ضئيلة جداً.

جدول رقم (15)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشكل القانوني للشركة المدرجة

الشكل القانوني	التكرار	النسبة المئوية
مساهمة عامة	30	%76.9
مساهمة خاصة	8	%20.5
مؤسسات حكومية	1	%2.6
المجموع	**39**	**%100**

2) الغرض من التعامل:

يظهر الجدول رقم (**16**) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير غرضها من التعامل في سوق فلسطين، حيث أظهرت العينة أن نسبة (**94.9%**) كان غرض الشركات المدرجة هو الاستثمار وليس المضاربة، في حين بعض الشركات بينت غير ذلك لم تذكرها فكانت النسبة لها قليلة وهي (**5.1%**) عند مقارنتها بالسابقة.

جدول رقم (16)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الغرض من التعامل

الغرض من التعامل	التكرار	النسبة المئوية
استثمار	37	%94.9
مضاربة	0	%0

غير ذلك	2	%5.1
المجموع	**39**	**%100**

3) القطاع التي تنتمي إليه الشركة أو طبيعة نشاطها:

يبين الجدول رقم (**17**) بيانات عن القطاع التي تنتمي إليه الشركات الداخلة في عينة الدراسة، حيث شملت العينة جميع القطاعات التي تنتمي إليها الشركات، مما يدل على تنوع مجتمع وعينة الدراسة، وقد تبين أن قطاعي الخدمات والصناعة احتلا النسبة الأكبر على التوالي (**25.6%**)، (**23.1%**) لما لهما من أهمية في تقديم الخدمات والصناعة، يليهم قطاع البنوك حيث تشكلت نسبته (**20.5%**) ثم قطاع التأمين ومن بعد قطاع الاستثمار، على العلم بأن غالبية أفراد العينة أدلوا بمعلوماتهم كاملة مما يدل على اهتمام غالبية الشركات بموضوع الدراسة وأدلوا بمعلوماتهم للخروج بدراسة متكاملة الأركان، وبالتالي حصلنا على نتائج موضوعية تبين التباين في مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في تلك القطاعات، وأن فئة قليلة لم ترجع باقي الاستبانات، ولم نتمكن من الوصول إليها.

جدول رقم (17)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير القطاع التي تنتمي إليه الشركة المدرجة

طبيعة نشاط الشركة	التكرار	النسبة المئوية
قطاع التأمين	7	%17.9
قطاع الصناعة	9	%23.07
قطاع البنوك	8	%20.5
قطاع الاستثمار	5	%12.82
قطاع الخدمات	10	%25.6
المجموع	**39**	**%100**

4) المدة الزمنية للتعامل في سوق فلسطين للأوراق المالية:

يظهر الجدول رقم (**18**) المدة الزمنية للشركة لتعاملها في سوق فلسطين للأوراق المالية حيث تبين أن ما نسبته (**48.7%**) عمرها الزمني يتراوح من **6-10** سنوات، كما أن الشركات التي عمرها الزمني أقل من **5** سنوات، والشركات التي عمرها الزمني يتراوح ما بين **11-15** سنة كانت لهما نفس النسبة (**23.1%**) وأن ما نسبته (**5.1%**) عمرها الزمني أكثر من **15** سنة، وهذا دليل كافي لقدرة الشركات على ممارسة مدونة قواعد الحوكمة ولديها المدة الكافية لقدرتها على التطوير والابتكار لتطبيقها.

جدول رقم (18)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر الزمني للشركة المدرجة

المدة الزمنية للتعامل في سوق فلسطين للأوراق المالية بالسنوات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	9	%23.1
من 6 – 10 سنوات	19	%48.7
من 11 – 15 سنة	9	%23.1
أكثر من 15 سنة	2	%5.1
المجموع	**39**	**%100**

5) مكان عمل الشركة:

يظهر الجدول رقم (**19**) توزيع أفراد العينة حسب متغير مكان عمل الشركة، فتبين أن المحافظات الشمالية كان لها النصيب الأكبر في الشركات المدرجة أي ما نسبة (**71.8%**)، ونسبة

ما (**28.2%**) كانت من نصيب المحافظات الجنوبية، في رأينا أن الحصار المفروض على قطاع غزة منع العديد من الشركات الكبرى والشركات العائلية الكبيرة من مجرد التفكير في أدراج أسهمها في بورصة فلسطين وذلك بسبب لصعوبة الوصول إلى السوق المالي الفلسطيني على الرغم من تطوره تكنولوجياً.

جدول رقم (19)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان عمل الشركة

مكان عمل الشركة	التكرار	النسبة المئوية
المحافظات الشمالية	28	%71.8
المحافظات الجنوبية	11	%28.2
المجموع	**39**	**%100**

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يخصص هذا المبحث للإطار العملي لنظام حوكمة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك من خلال تحليل الفرضيات ومحاور الدراسة واختبارها والتوصل إلى استنتاجات مهمة في هذا الصدد، وإبراز الشكل المرغوب فيه، وتنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى اختبارين على النحو التالي:

الاختبار الأول: اختبار التوزيع الطبيعي واختبار محاور الدراسة

الاختبار الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

الاختبار الأولـــــ

اختبار التوزيع الطبيعي:(اختبار كولمجروف- سمرنوف 1-Sample K-S))

يستخدم هذا التحليل لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو ضروري في حالة اختبار الفرضيات، حيث أن معظمها اختبارات معلمية ويشترط فيها أن يكون التوزيع طبيعياً، ويبين الجدول رقم (**20**) نتائج الاختبار حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أكبر من (**0.05**) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (20)

اختبار التوزيع الطبيعي

(1-Sample Kolmogorov- Smirnov Test)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	اختبار "Z"	مستوى الدلالة
المحور الأول	وجود أساس قانوني وتنظيمي	23	0.763	0.606
المحور الثاني	حقوق المساهمين	14	0.759	0.612
المحور الثالث	المعاملة المتساوية لكافة المساهمين	15	0.779	0.578
المحور الرابع	دور أصحاب المصالح	13	0.603	0.860
المحور الخامس	الإفصاح والشفافية	21	0.478	0.976
المحور السادس	مسئوليات مجلس الإدارة	13	1.033	0.237
الدرجة الكلية		**99**	**0.698**	**0.715**

اختبار محاور استبيان الدراسة:

لاختبار محاور الدراسة تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانه، ويستخدم هذا الاختبار للتحقق من مطابقة المتوسط الحسابي لعينة مختارة من مجتمع إحصائي مع وسط ذلك المجتمع، وعادة يتم تحديد مستوى الدلالة (**0.05**)، ولمعرفة **مدى توفر إمكانية تطبيق نظام حوكمة الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية طبقاً للأنظمة والقوانين الداخلية المعمول بها في الشركات**، واختبار محاورها تم الاعتماد على وسط فرضي وهو (**3**) درجات (**5+4+3+2+1**)/**5** أي بنسبة (**60%**)، والذي في ضوئه تقارن الأوساط الحسابية لكل متغير(متغيرات حوكمة الشركات) مع الوسط الفرضي، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية والتي تساوي **1.684** عند درجة حرية "**38**" ومستوى دلالة "**0.05**" (أو مستوى الدلالة أقل من **0.05** والوزن النسبي أكبر من **60 %**)، في حين تكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية والتي تساوي **1.684** عند درجة حرية "**38**" ومستوى دلالة "**0.05**" (أو مستوى الدلالة أقل من **0.05** والوزن النسبي أقل من **60 %**)، بينما تكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من **0.05**.

جميع المحاور:

تمتلك الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية المقومات الأساسية لتطبيق مبادئ نظام الحوكمة.

تم اختبار هذه الاستبانة من خلال محاورها من (**1-6**) مجتمعة وهي عبارة عن استبانه الدراسة، والتي تبين مدى امتلاك الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للمقومات الأساسية لتطبيق النظام، وقد استخدم اختبار **T**.

وبناءً على البيانات الموجودة في الجدول رقم (**21**) تبين أنه يوجد امكانية لتطبيق نظام حوكمة الشركات على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ولكن بنسب متفاوتة، حيث احتل المحور السادس والمتعلق ب (**مسئوليات مجلس الإدارة**) المرتبة الأولى بنسبة

(**87.850%**)، واحتل المحور الخامس والمتعلق ب (**الإفصاح والشفافية**) المرتبة الثانية بنسبة (**85.57%**)، فيما احتل المحور الرابع والمتعلق ب (**دور أصحاب المصالح**) المرتبة الثالثة بنسبة (**83.55%**)، بينما احتل المحور الثاني والمتعلق ب (**حقوق المساهمين**) المرتبة الرابعة وكانت النسبة له (**83.11%**)، بينما احتل المحور الأول والمتعلق ب (**وجود أساس قانوني وتنظيمي**) المرتبة الخامسة بنسبة (**82.12%**)، كما واحتل المحور الثالث والأخير والمتعلق ب (**المعاملة المتساوية لكافة المساهمين**) بنسبة (**79.18%**).

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع المجالات (4.178) والوزن النسبي (83.56%) وبما أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي(3) ومستوى الدلالة (0.030) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمتلك المقومات الأساسية لتطبيق مبادئ نظام الحوكمة.

جدول رقم (21)

تحليل محاور الاستبانه

م.	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
.1	المحور السادس	4.393	0.533	87.850	16.40	0.000
.2	المحور الخامس	4.278	0.584	85.57	13.98	0.000
.3	المحور الرابع	4.178	0.553	83.55	13.59	0.000
.4	المحور الثاني	4.156	0.638	83.11	11.96	0.001
.5	المحور الأول	4.106	0.653	82.12	11.26	0.028
.6	المحور الثالث	3.959	0.667	79.18	10.18	0.002
جميع المحاور		**4.178**	**0.605**	**83.56**	**12.90**	**0.030**

وفيما يلي التحليل التفصيلي للمحاور الفرعية:

المحور الأول: وجود أساس قانوني وتنظيمي لحوكمة الشركات

تم اختبار هذا المحور من خلال فقراته من (**23-1**) وهي عبارة عن المحور الأول من استبانه الدراسة، والذي يحاول التعرف على مدى وجود أساس قانوني وتنظيمي لحوكمة الشركات في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وقد استخدم اختبار **T**.

ويلاحظ من الجدول رقم (**22**) أن الفقرة رقم (**4**) والتي تنص على أنه يوجد أساس قانوني وتنظيمي مؤسسي فعال في الشركة، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (**4.436**) أي ما نسبة (**88.72%**) من المجيبين يوافقون على الفقرة الرابعة بوجود ذلك الأساس في الشركة، بينما الفقرة رقم (**13**) والمتعلقة بوجود تعارض في المصالح في الوظائف الموكلة للسلطات التنظيمية قد حصلت على أقل وسط حسابي (**3.077**) هذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بنسبة (**61.54%**) على وجود التعارض في المصالح.

بصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول مجتمعة **4.106** وهذا يعني أنه يوجد لدى الشركات المساهمة المدرجة الأساس القانوني والتنظيمي لحوكمة الشركات بنسبة **82.12%**، وبما أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي **3**، وقيمة **T** المحسوبة والتي تساوي **11.26** أكبر من**T** الجدولية والتي تساوي **1.684**، ومستوى الدلالة يساوي **0.028** وهو أقل من **0.05**، مما يدل على وجود الأساس.

نستنتج مما سبق بأن جميع فقرات المحور الأول تؤكد بوجود الأساس القانوني والتنظيمي لحوكمة الشركات بنسب عالية، إلا أن الفقرة التي تنص على المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في الحوكمة وتوافقها مع قوانين الشركات المعمول بها كانت نسبتها قليلة بمقارنتها مع باقي فقرات المحور بنسبة **77.95%**.

جدول رقم (22)

تحليل فقرات المحور الأول

م.	الفقـرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
.1	يوجد لدى الشركة سياسات إدارية واضحة تبين مفهوم حوكمة الشركات	4.179	0.790	83.59	9.32	0.000
.2	يوجد لدى الشركة وعي وإدراك بمفهوم حوكمة الشركات	4.179	0.790	83.59	9.32	0.000
.3	تتوفر لدى الشركة سياسات مكتوبة لتطبيق نظام الحوكمة	4.026	0.903	80.51	7.09	0.000
.4	يوجد أساس قانوني وتنظيمي مؤسسي فعال في الشركة	4.436	0.552	88.72	16.24	0.000
.5	إن كان يوجد أساس يمكن المشاركين من الاعتماد عليه في إنشاء العلاقات	4.205	0.522	84.10	14.41	0.000
.6	هدف حوكمة الشركات له تأثير على أداء السوق الاقتصادي ونزاهته	4.308	0.569	86.15	14.35	0.000
.7	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات	4.077	0.739	81.54	9.10	0.000
.8	المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في حوكمة الشركات في السوق المالي متوافقة مع قوانين الشركات المعمول بها	3.897	0.788	77.95	7.11	0.000
.9	المتطلبات القانونية والتنظيمية فيها نوع من الشفافية وقابلة للتنفيذ	4.179	0.556	83.59	13.25	0.000

.10	يوجد توزيع للمسئوليات في نطاق اختصاصي تشريعي محدد بين مختلف الجهات وبشكل واضح وصريح لضمان خدمة المصلحة العامة	4.077	0.532	81.54	12.63	0.000
.11	يتوفر لدى الجهات الإشرافية (الرقابية) والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بطريقة موضوعية	4.128	0.570	82.56	12.35	0.000
.12	القرارات الصادرة من الجهات المعنية السابقة الذكر تكون في وقتها المناسب وشفافة	4.000	0.607	80.00	10.29	0.000
.13	يوجد تعارض في المصالح في الوظائف الموكلة للسلطات التنظيمية	3.077	1.061	61.54	0.45	0.653
.14	الموظفين مؤهلين تأهيلاً مناسباً ليمكنهم من عملية الإشراف الفعال	4.026	0.584	80.51	10.96	0.000
.15	اجتذاب الموظفين يتم على أُسس تنافسية	4.051	0.456	81.03	14.40	0.000
.16	تعمل إدارة السوق الفلسطيني على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في تقاريرها المالية	4.231	0.667	84.62	11.52	0.000
.17	الهيكل تنظيمي المعمول به في الشركة يحدد ويصف المسئوليات والصلاحيات بما يتوافق مع تطوير الحوكمة	4.231	0.627	84.62	12.27	0.000
.18	الهيكل التنظيمي المتبع في الشركة يمنع تداخل الصلاحيات والمسئوليات بين الوحدات بما يخدم المصلحة العامة	4.103	0.641	82.05	10.75	0.000

.19	السوق المالي الفلسطيني يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري	4.179	0.721	83.59	10.22	0.000
.20	يستخدم السوق الفلسطيني أحدث تقنيات التداول المعمول بها في الأسواق الدولية	4.333	0.530	86.67	15.72	0.000
.21	يشير القانون الفلسطيني بضرورة تطبيق قواعد حوكمة الشركات	4.128	0.732	82.56	9.63	0.000
.22	يوفر قانون الأوراق المالية الفلسطيني أساساً متكاملاً للإشراف والرقابة على نشاطات الشركة المدرجة وشركات الوساطة	4.205	0.522	84.10	14.41	0.000
.23	قانون الأوراق المالية المنظم لعمليات التعامل بالأوراق المالية يحمي مالكيها والمستثمرين الجمهور من ممارسات غير عادلة	4.179	0.556	83.59	13.25	0.000
	المتوسط العام	**4.106**	**0.653**	**82.12**	**11.26**	**0.653**

قيمة T الجدولية عند درجة حرية (38) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.684)

الوزن النسبي = (المتوسط الحسابي/ عدد خيارات الاستجابة(5)) 100%.

المحور الثاني: تتوفر الحماية الكافية لحقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية

تم اختبار هذا المحور من خلال فقراته من (**14-1**) وهي عبارة عن المحور الثاني من استبانه الدراسة، والذي يحاول التعرف على مدى توفر الحماية لحقوق المساهمين في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وقد استخدم اختبار **T**.

ويلاحظ من الجدول رقم (**23**) أن الفقرة رقم (**3**) والتي تنص على أنه يشارك المساهمون في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (**4.462**) أي ما نسبة (**89.23%**) من المجيبين يوافقون على الفقرة الثالثة بمشاركة المساهمون في اجتماعات الجمعية العامة، بينما الفقرة رقم (**7**) والمتعلقة باستخدام وسائل مضادة للاستيلاء لحماية الإدارة ومجلسها من المساءلة قد حصلت على أقل وسط حسابي (**3.436**) هذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بنسبة (**68.72%**) على استخدام تلك الوسائل للحماية.

بصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني مجتمعة **4.156** وهذا يعني أنه تتوفر الحماية الكافية لحقوق المساهمين بنسبة **83.11%**، وبما أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي **3**، وقيمة **T** المحسوبة والتي تساوي **11.96** أكبر من**T** الجدولية والتي تساوي **1.684**، ومستوى الدلالة يساوي **0.001** وهو أقل من **0.05**، مما يدل على توفر الحماية.

نستنتج مما سبق بأن جميع فقرات المحور الثاني تؤكد بتوفر الحماية الكافية لحقوق المساهمين بنسب عالية، إلا أن الفقرة التي تنص على أن المستثمرين يتمتعون في الأسهم بحقوق ملكية معينة كانت نسبتها قليلة بمقارنتها مع باقي فقرات المحور بنسبة **77.95%**.

جدول رقم (23)

تحليل فقرات المحور الثاني

م.	الفقـرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
.1	يتم تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية والمتعلقة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم	4.308	0.614	86.15	13.31	0.000
.2	يوجد سهولة في إرسال وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين	4.359	0.537	87.18	15.79	0.000
.3	يشارك المساهمون في اجتماعات الجمعية	4.462	0.505	89.23	18.07	0.000

	العامة للمساهمين					
.4	يحصل المساهمين على معلومات كافية بشأن التعديلات في النظام الأساسي للشركة	4.231	0.667	84.62	11.52	0.000
.5	قانون الشركات في السوق الفلسطيني يكفل للمساهمين الحق في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة	4.205	0.732	84.10	10.28	0.000
.6	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة عن تصرفاتها واقتراح الحلول المناسبة	4.256	0.715	85.13	10.97	0.000
.7	يُستخدم وسائل مضادة للاستيلاء لحماية الإدارة ومجلسها من المساءلة	3.436	1.046	68.72	2.60	0.013
.8	يُتاح للمساهمين فرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وبشكل عادل	4.333	0.577	86.67	14.42	0.000
.9	يحق للمساهمين من التصويت بصفة شخصية أو غيابياً مع إعطائه نفس الأثر فيما لو تم الإدلاء بها حضورياً	4.205	0.615	84.10	12.24	0.000
.10	يطلع المساهمين على جميع عمليات الشركة التي تهم الشركة أو أي عمليات تؤدي إلى التأثير على الشركة	4.154	0.587	83.08	12.28	0.000
.11	تتوفر الحماية الكافية للمساهمين في ممارسة أعمالهم	4.154	0.489	83.08	14.74	0.000
.12	يتمتع المستثمرين في الأسهم بحقوق ملكية معينة	3.897	0.641	77.95	8.75	0.000
.13	توجد طرق لضمان ملكية المستثمر في	4.026	0.584	80.51	10.96	0.000

	السوق					
14.	يتوفر لدى السوق عند قيامه بوظائفه الرقابة على الشركات عنصري الكفاءة والشفافية	4.154	0.630	83.08	11.44	0.000
المتوسط العام		**4.156**	**0.638**	**83.11**	**11.96**	**0.001**

قيمة T الجدولية عند درجة حرية (38) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.684)

*الوزن النسبي = (المتوسط الحسابي/عدد خيارات الاستجابة(5))*100%.

المحور الثالث: وجود معاملة متساوية لكافة المساهمين بما فيهم الأقلية والأجانب.

تم اختبار هذا المحور من خلال فقراته من (**15-1**) وهي عبارة عن المحور الثالث من استبانه الدراسة، والذي يحاول التعرف على مدى وجود المعاملة المتساوية لكافة المساهمين في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وقد استخدم اختبار**T**.

ويلاحظ من الجدول رقم (**24**) أن الفقرة رقم (**12**) والتي تنص على أنه يسمح لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معلومات متساوية والخاصة باجتماعات الجمعية العامة، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (**4.410**) أي ما نسبة (**88.21%**) من المجيبين يوافقون على الفقرة الثانية عشر بالسماح للمساهمين حصولهم على المعلومات الخاصة بالاجتماعات، بينما الفقرة رقم (**6**) والمتعلقة باستغلال المساهمين المسيطرين في السوق العلاقات لصالحهم في الإساءة للشركة والمستثمرين قد حصلت على أقل وسط حسابي (**2.564**) هذا يدل على أن أفراد العينة غير موافقين بنسبة (**51.28%**) على الإساءة للشركات والمستثمرين من قبل المساهمين المسيطرين في السوق باستخدام علاقاتهم.

بصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث مجتمعة **3.959** وهذا يعني أنه وجود المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بنسبة **79.18%**، وبما أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي **3**، وقيمة **T** المحسوبة والتي تساوي **10.18** أكبر من**T** الجدولية والتي تساوي **1.684**، ومستوى الدلالة يساوي **0.002** وهو أقل من **0.05**، مما يدل على وجود المعاملة المتساوية.

نستنتج مما سبق بأن جميع فقرات المحور الثالث تبين لنا بوجود المعاملة المتساوية لكافة المساهمين ولكن بنسب أقل قليلاً عند مقارنتها بالمحاور السابقة، كما أنه توجد بعض الفقرات كانت نسبها ضعيفة بمقارنتها مع باقي الفقرات مثلاً الفقرة القائلة بأنه يوجد تعويض فعال لحقوق المساهمين في حالة الخطر كانت بنسبة **76.41%**، كما أن الفقرة القائلة بتوفر الوسائل التعويضية للإصلاح لحماية حقوق المساهمين أيضاً كانت نسبتها **76.92%**، وأيضاً الفقرة التي تقول بإعطاء معلومات تخص الشركة داخلياً لكل المساهمين حصلت على نسبة **77.44%**، والفقرة التي يحق للمساهمين بحصولهم على معلومات الأسهم قبل شرائها كانت نسبتها **75.90%**.

جدول رقم (24)

تحليل فقرات المحور الثالث

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
.1	يتم معاملة كافة المساهمين المنتمون إلى نفس الفئة بما فيهم الأقلية والأجانب معاملة متكافئة	4.179	0.556	83.59	13.25	0.000
.2	يوجد تعويض فعال لحقوق المساهمين في حال تعرضها للخطر أو الانتهاك من جهة أخرى	3.821	0.790	76.41	6.48	0.000
.3	تتوفر وسائل تعويضية للإصلاح بشكل فعال ومناسب لحماية حقوق المساهمين	3.846	0.709	76.92	7.46	0.000
.4	يتم العمل على إلغاء العوائق التي تعيق عملية التصويت	4.077	0.480	81.54	14.00	0.000
.5	يتم العمل على منع التداول	4.051	0.724	81.03	9.07	0.000

	الشخصي الصوري من أشخاص ذوي صلات وثيقة بالشركة					
.6	المساهمين المسيطرين في السوق يستغلون العلاقات لصالحهم في الإساءة للشركة والمستثمرين	2.564	1.188	51.28	-2.29	0.028
.7	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم	4.103	0.552	82.05	12.47	0.000
.8	يتم حماية حقوق المساهمين الأقلية من إساءة الاستغلال التي يتم إجراؤها لمصلحة أصحاب النسب الحاكمة	4.051	0.686	81.03	9.57	0.000
.9	تسمح الإجراءات بإعطاء معلومات بما تخص الشركة داخلياً لكل المساهمين	3.872	0.767	77.44	7.10	0.000
.10	يحق للمساهمين الحصول على معلومات المتعلقة بسلاسل الأسهم قبل شرائها لكافة فئات الأسهم	3.795	0.732	75.90	6.78	0.000
.11	المعاملة العادلة لجميع المساهمين تؤدي إلى زيادة ثقة الشركات المدرجة في السوق	4.308	0.521	86.15	15.68	0.000
.12	يسمح لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معلومات متساوية والخاصة باجتماعات الجمعية العامة	4.410	0.498	88.21	17.67	0.000

.13	يتم التصويت بواسطة أمناء بطريقة متفق عليها مع المساهمين	4.154	0.630	83.08	11.44	0.000
.14	يوجد ثقة لدى المستثمرين بأن المال الذي يقدمونه سيتم حمايته من إساءة الاستخدام أو التخصيص	4.026	0.707	80.51	9.06	0.000
.15	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة	4.128	0.469	82.56	15.02	0.000
المتوسط العام		**3.959**	**0.667**	**79.18**	**10.18**	**0.002**

قيمة T الجدولية عند درجة حرية (38) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.684)

*الوزن النسبي = (المتوسط الحسابي/عدد خيارات الاستجابة(5))*100%.

المحور الرابع: الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون

تم اختبار هذا المحور من خلال فقراته من (**13-1**) وهي عبارة عن المحور الرابع من استبانه الدراسة، والذي يحاول التعرف على مدى إمكانية الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وقد استخدم اختبار **T**.

ويلاحظ من الجدول رقم (**25**) أن الفقرة رقم (**13**) والتي تنص على أنه يتم احترام حقوق أصحاب المصالح كما حددها القانون تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بهذه الشركة، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (**4.513**) أي ما نسبة (**90.26%**) من المجيبين يوافقون على الفقرة الثالثة عشر باحترام حقوق أصحاب المصالح، بينما الفقرة رقم (**9**) والمتعلقة بوجود تأمين لرأس المال الخارجي للشركات قد حصلت على أقل وسط حسابي (**3.897**) هذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بنسبة (**77.95%**) بوجود التأمين لرأس المال الخارجي للشركات المدرجة.

بصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع مجتمعة **4.178** وهذا يعني أنه يوجد اعتراف بحقوق أصحاب المصالح بنسبة **83.55%**، وبما أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط

الفرضي **3**، وقيمة **T** المحسوبة والتي تساوي **13.59** أكبر من**T** الجدولية والتي تساوي **1.684**، ومستوى الدلالة يساوي **0.000** وهو أقل من **0.05**، مما يدل على وجود الاعتراف بالحقوق.

نستنتج مما سبق بأن جميع فقرات المحور الرابع تؤكد بوجود الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح بنسب عالية، إلا أن الفقرة التي تنص على أن إطار الحوكمة المتبع بالشركة يكون فعال في مواقف الإعسار كانت نسبتها قليلة بمقارنتها مع باقي فقرات المحور بنسبة **79.49%**.

جدول رقم (25)

تحليل فقرات المحور الرابع

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
.1	يوجد اعتراف واضح بحقوق أصحاب المصلحة التي ينشئها القانون	4.154	0.489	83.08	14.74	0.000
.2	يكفل القانون حماية أصحاب المصالح وحصولهم على فرصة تعويض في حالة انتهاك حقوقهم	4.077	0.532	81.54	12.63	0.000
.3	يشتمل إطار الحوكمة المتبع في الشركة على إطار فعال وكفؤ في مواقف الإعسار وتنفيذ حقوق الدائنين	3.974	0.584	79.49	10.41	0.000
.4	يتم العمل على تطوير آليات لتعزيز الأداء لمشاركة جميع العاملين	4.179	0.506	83.59	14.55	0.000
.5	عند مشاركة أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات يتم حصولهم على معلومات كافية حول الموضوع وبالقدر الكافي ليمكنهم من الاعتماد عليها	4.051	0.560	81.03	11.73	0.000

.6	يتمكن أصحاب المصلحة من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن مخاوفهم بشأن الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية	4.231	0.583	84.62	13.18	0.000
.7	يوجد احترام لكافة أصحاب المصالح	4.385	0.493	87.69	17.54	0.000
.8	يتم العمل على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح والشركات لخلق الثروة وفرص العمل	4.282	0.456	85.64	17.56	0.000
.9	يوجد تأمين لرأس المال الخارجي إلى الشركات	3.897	0.754	77.95	7.44	0.000
.10	يتوفر لدى الشركة طرق مختلفة لتشجيع أصحاب المصالح للاستثمار في رؤوس أموالهم	4.205	0.570	84.10	13.20	0.000
.11	يوجد الآليات الكافية والقادرة على تعزيز الأداء لمشاركة العاملين في مهاراتهم الخاصة	4.154	0.587	83.08	12.28	0.000
.12	توجد الإجراءات التي تمكن أصحاب المصلحة من اللجوء إليها في حالة الشكوى	4.205	0.522	84.10	14.41	0.000
.13	احترام حقوق أصحاب المصالح كما حددها القانون تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بهذه الشركة	4.513	0.556	90.26	17.00	0.000
	المتوسط العام	**4.178**	**0.553**	**83.55**	**13.59**	**0.000**

قيمة T الجدولية عند درجة حرية (38) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.684)

*الوزن النسبي = (المتوسط الحسابي/عدد خيارات الاستجابة(5))*100%.

المحور الخامس: القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب لكافة الموضوعات

تم اختبار هذا المحور من خلال فقراته من (**1-21**) وهي عبارة عن المحور الخامس من استبانه الدراسة، والذي يحاول التعرف على مدى قيام الشركات بالإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وقد استخدم اختبار **T**.

ويلاحظ من الجدول رقم (**26**) أن الفقرة رقم (**10**) والتي تنص على أنه يتضمن الإفصاح للمعلومات ذات الأهمية بما فيها النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (**4.641**) أي ما نسبة (**92.82%**) من المجيبين يوافقون على الفقرة العاشرة بضمان الإفصاح للمعلومات المهمة للشركة، بينما الفقرتان رقم (**16،18**) والمتعلقتان بتوفر قنوات لبث المعلومات مع إعطاء الفرصة المتساوية والتوقيت المناسب لمستخدمي المعلومات، والإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة تساعد في ترشيد قرار الاستثمار لدى المستثمرين على التوالي قد حصلتا على أقل وسط حسابي (**4.051**)، هذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بنسبة (**81.03%**) بتوفر قنوات لبث المعلومات والإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية.

بصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس مجتمعة **4.278** وهذا يعني أنه تقوم الشركات بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب بنسبة **85.57%**، وبما أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي **3**، وقيمة **T** المحسوبة والتي تساوي **13.98** أكبر من**T** الجدولية والتي تساوي **1.684**، ومستوى الدلالة يساوي **0.000** وهو أقل من **0.05**، مما يدل على وجود الإفصاح.

نستنتج مما سبق بأن جميع فقرات المحور الخامس تؤكد بقيام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح السليم وفي وقته المناسب لكافة الموضوعات بنسب عالية.

جدول رقم (26)

تحليل فقرات المحور الخامس

م.	الفقـرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
.1	نظـام الإفصـاح في السـوق يضـمن للمستثمرين الحصـول على معلومـات متعلقة بالشركة المدرجة بالشكل السليم وفي الوقـت المناسـب وبصـفة منتظمـة ودورية	4.487	0.556	89.74	16.71	0.000
.2	يـتم الإفصـاح كـاملاً عـن كافـة الموضوعات الهامة وجميع عناصر بنود الشركة	4.410	0.677	88.21	13.00	0.000
.3	يوجد نظام إفصاح قوي ويشجع على الشفافية الحقيقية	4.436	0.598	88.72	14.99	0.000
.4	نظـام الإفصـاح الموجـود يسـاعد على اجتـذاب رؤوس الأمـوال للاقتصـاد الوطني والمحافظة عليها	4.308	0.655	86.15	12.47	0.000
.5	يعمـل الإفصـاح علـى تنميـة هـذه الاستثمارات وزيادتها	4.282	0.605	85.64	13.24	0.000
.6	يُجنب الإفصاح الاقتصاد الوطني مخاطر مفاجئة	4.385	0.544	87.69	15.91	0.000
.7	يحقـق الإفصـاح حمايـة الاسـتثمارات الخاصة والعامة	4.333	0.478	86.67	17.44	0.000
.8	يعمـل نظـام الإفصـاح علـى حمايـة	4.205	0.570	84.10	13.20	0.000

	العاملين وخلق المزيد من فرص العمل					
.9	يساعد الإفصاح في فهم الجمهور لهيكل نواحي نشاط الشركة وسياساتها وأدائها	4.308	0.521	86.15	15.68	0.000
.10	يتضمن الإفصاح المعلومات ذات الأهمية بما فيها النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة	4.641	0.486	92.82	21.09	0.000
.11	يجري تشجيع الشركات إلى الإفصاح عن السياسات المتعلقة بأخلاقيات العمل والبيئة وسياسات تجاه الالتزامات الأخرى	4.256	0.549	85.13	14.30	0.000
.12	يهتم السوق بمعرفة إذا كانت إدارة الشركة تقوم باهتمام لتحقيق مصالح جميع المستثمرين	4.256	0.595	85.13	13.20	0.000
.13	يجري إلزام الشركات على تقديم معلومات رئيسة للعاملين وأصحاب المصلحة والتي تؤثر بشكل مادي في أداء الشركة	4.256	0.677	85.13	11.58	0.000
.14	يقوم السوق بمراجعة خارجية سنوية من قبل مراجع مستقل ذات كفؤ ومؤهل لإعطاء قوائم مالية صادقة	4.103	0.680	82.05	10.12	0.000
.15	يتم قبول مساءلة ومحاسبة للمراجعة الخارجية أمام المساهمين	4.128	0.656	82.56	10.74	0.000
.16	تتوفر قنوات لبث المعلومات مع إعطاء الفرصة المتساوية والتوقيت المناسب لمستخدمي المعلومات	4.051	0.605	81.03	10.86	0.000

.17	يتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين وكيفية اختيارهم	4.128	0.656	82.56	10.74	0.000
.18	الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة تساعد في ترشيد قرار الاستثمار لدى المستثمرين	4.051	0.647	81.03	10.15	0.000
.19	يتم إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية	4.333	0.478	86.67	17.44	0.000
.20	تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدميها في الوقت الملائم والتكلفة المناسبة	4.308	0.468	86.15	17.47	0.000
.21	يوجد إفصاح كافي عن الإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية	4.179	0.556	83.59	13.25	0.000
	المتوسط العام	**4.278**	**0.584**	**85.57**	**13.98**	**0.000**

قيمة T الجدولية عند درجة حرية (38) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.684)

*الوزن النسبي = (المتوسط الحسابي/عدد خيارات الاستجابة(5))*100%.

المحور السادس: مسئوليات مجلس الإدارة

تم اختبار هذا المحور من خلال فقراته من (**1-13**) وهي عبارة عن المحور السادس من استبانه الدراسة، والذي يحاول التعرف على مسئوليات مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وقد استخدم اختبار **T**.

ويلاحظ من الجدول رقم (**27**) أن الفقرتان رقم (**7،9**) والتي تنصان على أنه تعمل الإدارة على إتباع معايير أخلاقية عالية تجعلها أملاً للثقة والمصداقية، ويوجد نظام سليم للرقابة وضمان نزاهة حسابات الشركة وقوائمها المالية على التوالي قد حصلتا على أعلى متوسط حسابي (**4.487**) أي ما نسبة (**89.74%**) من المجيبين يوافقون على تلك الفقرتان السابعة والتاسعة بإتباع الإدارة معايير

أخلاقية عالية، ووجود نظام سليم للرقابة وضمان النزاهة، بينما الفقرة رقم (**5**) والمتعلقة بضمان إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة قد حصلت على أقل وسط حسابي (**4.308**) هذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بنسبة (**86.15%**) بضمان إطار الحوكمة للتوجيه والإرشاد.

بصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السادس مجتمعة **4.393** وهذا يعني أنه بلغت نسبة مسئوليات مجلس الإدارة بنسبة **87.850%**، وبما أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي **3**، وقيمة **T** المحسوبة والتي تساوي **16.40** أكبر من**T** الجدولية والتي تساوي **1.684**، ومستوى الدلالة يساوي **0.000** وهو أقل من **0.05**، مما يدل على وجود تلك المسئوليات.

نستنتج مما سبق بأن جميع فقرات المحور السادس تؤكد بقيام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمسئولياتها بنسب عالية.

جدول رقم (27)

تحليل فقرات المحور السادس

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
.1	يعمل أعضاء مجلس الإدارة على توفير كامل المعلومات وسلامتها بما يحقق مصالح الشركة والمساهمين	4.410	0.498	88.21	17.67	0.000
.2	يتم العمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	4.333	0.478	86.67	17.44	0.000
.3	يوجد شفافية في عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة	4.359	0.486	87.18	17.46	0.000
.4	يتم العمل على محاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليتها أمام	4.436	0.502	88.72	17.85	0.000

	الشركة والمساهمين					
.5	يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة	4.308	0.521	86.15	15.68	0.000
.6	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالعمل بحسن النية مع وجود عناية كاملة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين	4.410	0.595	88.21	14.81	0.000
.7	تعمل الإدارة على إتباع معايير أخلاقية عالية تجعلها أملاً للثقة والمصداقية	4.487	0.506	89.74	18.34	0.000
.8	يوجد نوع من الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس إدارة جديد وتتم بشكل رسمي	4.333	0.577	86.67	14.42	0.000
.9	يوجد نظام سليم للرقابة وضمان نزاهة حسابات الشركة وقوائمها المالية	4.487	0.556	89.74	16.71	0.000
.10	يقوم مجلس الإدارة بممارسة الحكم الموضوعي المستقل في شئون الشركة	4.333	0.577	86.67	14.42	0.000
.11	يُلزم أعضاء مجلس الإدارة أنفسهم على المسئولية بطريقة فعالة	4.359	0.537	87.18	15.79	0.000
.12	تتاح لأعضاء مجلس الإدارة المعلومات الصحيحة ذات الصلة وفي وقتها المناسب	4.410	0.595	88.21	14.81	0.000

	ليقوموا بمسؤولياتهم					
13.	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين بطريقة عادلة	4.436	0.502	88.72	17.85	0.000
المتوسط العام		**4.393**	**0.533**	**87.850**	**16.40**	**0.000**

قيمة T الجدولية عند درجة حرية (38) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.684)

*الوزن النسبي = (المتوسط الحسابي/عدد خيارات الاستجابة(5))*100%.

الاختبار الثانـي

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلاً ودورهما في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويلاحظ من الجدول رقم (**28**) بوجود العلاقة الطردية بين وجود الأساس القانوني والتنظيمي ودورهما في إمكانية تطبيق الحوكمة، حيث إن قيمة **r** المحسوبة والتي تساوي **0.740** أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي **0.304**، عند مستوى دلالة **0.05**، ودرجة حرية **37**، مما يعني قبول الفرضية.

جدول رقم (28)

معامل ارتباط بيرسون للعلاقة ما بين وجود أساس قانوني وتنظيمي ودورهما في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة

المحـور		ودورهما في إمكانية تطبيق الحوكمة
وجود أساس قانوني وتنظيمي	معامل الارتباط	0.740
	مستوى الدلالة	0.000
	العينة	39

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 37 تساوي 0.304

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الحماية الكافية للمساهمين ودورها في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وللتحقق من صحة الفرضية استخدمنا اختبار معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويلاحظ من الجدول رقم (**29**) بوجود العلاقة الطردية بين توفر الحماية الكافية للمساهمين ودورها في إمكانية تطبيق الحوكمة، حيث إن قيمة **r** المحسوبة والتي تساوي **0.723** أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي **0.304**، عند مستوى دلالة **0.05**، ودرجة حرية **37**، مما يعني قبول الفرضية.

جدول رقم (29)

معامل ارتباط بيرسون للعلاقة ما بين توفر الحماية الكافية للمساهمين ودورها في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة

المحور		ودورها في إمكانية تطبيق الحوكمة
توفر الحماية الكافية للمساهمين	معامل الارتباط	0.723
	مستوى الدلالة	0.000
	العينة	39

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 37 تساوي 0.304

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود المعاملة المتساوية لكافة المساهمين ودورها في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وللتحقق من صحة الفرضية استخدمنا اختبار معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويلاحظ من الجدول رقم (**30**) بوجود العلاقة الطردية بين وجود المعاملة المتساوية لكافة المساهمين ودورهما في إمكانية تطبيق الحوكمة، حيث إن قيمة **r** المحسوبة والتي تساوي **0.732** أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي **0.304**، عند مستوى دلالة **0.05**، ودرجة حرية **37**، مما يعني قبول الفرضية.

جدول رقم (30)

معامل ارتباط بيرسون للعلاقة ما بين وجود المعاملة المتساوية لكافة المساهمين ودورها في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة

المحور		ودورها في إمكانية تطبيق الحوكمة
وجود معاملة متساوية لكافة المساهمين	معامل الارتباط	0.732
	مستوى الدلالة	0.000
	العينة	39

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 37 تساوي 0.304

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح ودوره في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وللتحقق من صحة الفرضية استخدمنا اختبار معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويتبين لنا بوجود العلاقة الطردية من خلال الجدول رقم (**31**) بين الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح ودوره في إمكانية تطبيق الحوكمة، حيث إن قيمة **r** المحسوبة والتي تساوي **0.692** أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي **0.304**، عند مستوى دلالة **0.05**، ودرجة حرية **37**، مما يعني قبول الفرضية.

جدول رقم (31)

معامل ارتباط بيرسون للعلاقة ما بين الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح ودوره في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة

المحور		ودوره في إمكانية تطبيق الحوكمة
الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح	معامل الارتباط	0.692
	مستوى الدلالة	0.000
	العينة	39

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 37 تساوي 0.304

الفرضية الخامسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب ودوره في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وللتحقق من صحة الفرضية استخدمنا اختبار معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما يتبين لنا بوجود العلاقة الطردية من خلال الجدول رقم (**32**) بين القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب ودوره في إمكانية تطبيق الحوكمة، حيث إن قيمة **r** المحسوبة والتي تساوي **0.819** أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي **0.304**، عند مستوى دلالة **0.05**، ودرجة حرية **37**، مما يعني قبول الفرضية.

جدول رقم (32)

معامل ارتباط بيرسون للعلاقة ما بين القيام بالإفصاح السليم والصحيح ودوره في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة

المحور		ودوره في إمكانية تطبيق الحوكمة
القيام بالإفصاح السليم والصحيح	معامل الارتباط	0.819
	مستوى الدلالة	0.000
	العينة	39

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 37 تساوي 0.304

الفرضية السادسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مسئوليها وبين إمكانية تطبيق الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وللتحقق من صحة الفرضية استخدمنا اختبار معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، أظهرت الدراسة بوجود العلاقة الطردية من خلال الجدول رقم (**33**) بين وجود التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مسئوليها وبين إمكانية تطبيق الحوكمة، حيث إن قيمة **r** المحسوبة والتي تساوي **0.758** أكبر من قيمة **r** الجدولية والتي تساوي **0.304**، عند مستوى دلالة **0.05**، ودرجة حرية **37**، مما يعني قبول الفرضية.

جدول رقم (33)

معامل ارتباط بيرسون للعلاقة ما بين وجود الإرشاد والتوجيه للشركة ودوره في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة

المحور		ودوره في إمكانية تطبيق الحوكمة
وجود الإرشاد والتوجيه للشركة	معامل الارتباط	0.758
	مستوى الدلالة	0.000
	العينة	39

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 37 تساوي 0.304

الفرضية السابعة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05**) بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حول إمكانية تطبيقها لنظام الحوكمة تُعزى إلى المتغيرات التالية:

- الشكل القانوني للشركة المدرجة.
- طبيعة نشاط الشركة، القطاع التي تنتمي إليه.
- مدة مزاولة الشركة لتعاملها في سوق فلسطين.
- الغرض من التعامل.

المتغير الأول:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05**) بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حول إمكانية تطبيقها لنظام الحوكمة تُعزى إلى الشكل القانوني للشركة المدرجة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروقات، حيث يبين الجدول رقم (**34**) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى الشكل القانوني للشركة المدرجة، حيث إن قيمة **F** المحسوبة أقل من قيمة **F** الجدولية عند درجتي حرية (**2، 36**)، ومستوى الدلالة أكبر من (**0.05**) في المحاور الستة، بناءً عليه يتم رفض الفرضية العدمية.

جدول رقم (34)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

لإمكانية تطبيق نظام الحوكمة تُعزى إلى الشكل القانوني للشركة المدرجة

المحاور	الشكل القانوني	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	48.015	2	24.007	0.444	0.645
	داخل المجموعات	1945.575	36	54.044		
	المجموع	**1993.590**	**38**			

المحور الثاني	بين المجموعات	99.402	2	49.701	2.821	0.073
	داخل المجموعات	634.342	36	17.621		
	المجموع	**733.744**	**38**			
المحـــــور الثالث	بين المجموعات	125.689	2	62.845	2.795	0.074
	داخل المجموعات	809.542	36	22.487		
	المجموع	**935.231**	**38**			
المحـــــور الرابع	بين المجموعات	68.566	2	34.283	1.972	0.154
	داخل المجموعات	625.742	36	17.382		
	المجموع	**694.308**	**38**			
المحـــــور الخامس	بين المجموعات	156.202	2	78.101	2.004	0.150
	داخل المجموعات	1402.875	36	38.969		
	المجموع	**1559.077**	**38**			
المحـــــور السادس	بين المجموعات	59.915	2	29.957	1.031	0.367
	داخل المجموعات	1045.675	36	29.047		
	المجموع	**1105.590**	**38**			
إجمـــــالي المحاور	بين المجموعات	2660.569	2	1330.285	2.384	0.107
	داخل المجموعات	20086.867	36	557.969		
	المجموع	**22747.436**	**38**			

قيمة اختبار F الجدولية عند درجتي حرية (2،36) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (3.320)

المتغير الثاني:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05**) بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حول إمكانية تطبيقها لنظام الحوكمة تُعزى إلى القطاع التي تنتمي إليه الشركة المدرجة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروقات، حيث يبين الجدول رقم (**35**) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى القطاع التي تنتمي إليه الشركة المدرجة، حيث إن قيمة **F** المحسوبة أقل من قيمة **F** الجدولية عند درجتي حرية (**4، 34**)، ومستوى الدلالة أكبر من (**0.05**) في المحاور الستة، بناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية.

جدول رقم (35)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

لإمكانية تطبيق نظام الحوكمة تُعزى إلى القطاع التي تنتمي إليه الشركة

المحاور	القطاعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	243.178	4	60.794	1.181	0.337
	داخل المجموعات	1750.412	34	51.483		
	المجموع	**1993.590**	**38**			
المحور الثاني	بين المجموعات	62.754	4	15.689	0.795	0.537
	داخل المجموعات	670.989	34	19.735		
	المجموع	**733.744**	**38**			

المحـــــور الثالث	بين المجموعات	95.247	4	23.812	0.964	0.440
	داخل المجموعات	839.983	34	24.705		
	المجموع	**935.231**	**38**			
المحـــــور الرابع	بين المجموعات	19.285	4	4.821	0.243	0.912
	داخل المجموعات	675.023	34	19.854		
	المجموع	**694.308**	**38**			
المحـــــور الخامس	بين المجموعات	207.298	4	51.825	1.303	0.288
	داخل المجموعات	1351.779	34	39.758		
	المجموع	**1559.077**	**38**			
المحـــــور السادس	بين المجموعات	63.167	4	15.792	0.515	0.725
	داخل المجموعات	1042.423	34	30.659		
	المجموع	**1105.590**	**38**			
إجمـــــالي المحاور	بين المجموعات	1564.328	4	391.082	0.628	0.646
	داخل المجموعات	21183.108	34	623.033		
	المجموع	**22747.436**	**38**			

قيمة اختبار F الجدولية عند درجتي حرية (4،34) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (2.690)

المتغير الثالث:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05**) بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حول إمكانية تطبيقها لنظام الحوكمة تُعزى إلى مدة مزاولة الشركة لتعاملها في سوق فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروقات، حيث يبين الجدول رقم (**36**) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى مدة مزاولة الشركة لتعاملها في سوق فلسطين، حيث إن قيمة **F** المحسوبة أقل من قيمة **F** الجدولية عند درجتي حرية (**35،3**)، ومستوى الدلالة أكبر من (**0.05**) في المحاور الستة، بناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية.

جدول رقم (36)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

لإمكانية تطبيق نظام الحوكمة تُعزى إلى مدة مزاولة الشركة لتعاملها في سوق فلسطين

المحاور	مدة المزاولة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	32.724	3	10.908	0.195	0.899
	داخل المجموعات	1960.865	35	56.025		
	المجموع	**1993.590**	**38**			
المحور الثاني	بين المجموعات	27.545	3	9.182	0.455	0.715
	داخل المجموعات	706.199	35	20.177		
	المجموع	**733.744**	**38**			
المحور الثالث	بين المجموعات	121.009	3	40.336	1.734	0.178
	داخل المجموعات	814.222	35	23.263		
	المجموع	**935.231**	**38**			

المحـــــور الرابع	بين المجموعات	30.416	3	10.139	0.535	0.662
	داخل المجموعات	663.892	35	18.968		
	المجموع	**694.308**	**38**			
المحـــــور الخامس	بين المجموعات	9.077	3	3.026	0.068	0.976
	داخل المجموعات	1550.000	35	44.286		
	المجموع	**1559.077**	**38**			
المحـــــور السادس	بين المجموعات	38.514	3	12.838	0.421	0.739
	داخل المجموعات	1067.076	35	30.488		
	المجموع	**1105.590**	**38**			
إجمـــــالي المحاور	بين المجموعات	280.421	3	93.474	0.146	0.932
	داخل المجموعات	22467.015	35	641.915		
	المجموع	**22747.436**	**38**			

قيمة اختبار F الجدولية عند درجتي حرية (3،35) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (2.920)

المتغير الرابع:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05**) بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حول إمكانية تطبيقها لنظام الحوكمة تُعزى إلى الغرض من التعامل في سوق فلسطين للأوراق المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **"T" Independent samples test**، حيث يبين الجدول رقم (**37**) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى الغرض من التعامل في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث إن قيمة **T** المحسوبة أقل من قيمة **T**

الجدولية عند درجة حرية (**37**)، ومستوى الدلالة أكبر من (**0.05**) في المحاور الستة، بناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية.

جدول رقم (37)

نتائج التحليل (Independent samples test)

لإمكانية تطبيق نظام الحوكمة تُعزى إلى الغرض من التعامل في سوق فلسطين

المحاور	الغرض من التعامل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
المحور الأول	استثمار	37	94.459	7.347	0.086	0.932
	غير ذلك	2	94.000	7.071		
المحور الثاني	استثمار	37	58.189	4.490	0.059	0.954
	غير ذلك	2	58.000	2.828		
المحور الثالث	استثمار	37	59.324	5.088	0.323	0.749
	غير ذلك	2	60.500	0.707		
المحور الرابع	استثمار	37	54.243	4.304	0.400	0.691
	غير ذلك	2	55.500	4.950		
المحور الخامس	استثمار	37	89.730	6.283	0.483	0.632
	غير ذلك	2	92.00	11.314		
المحور السادس	استثمار	37	57.027	5.315	0.372	0.712
	غير ذلك	2	58.500	9.192		
إجمالي المحاور	**استثمار**	**37**	**412.973**	**24.375**	**0.307**	**0.760**
	غير ذلك	**2**	**418.500**	**36.062**		

قيمة T الجدولية عند درجة حرية (37) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (1.684)

خاتمة الفصل الثالث:

تناولنا في هذا الفصل مبحثين، تكلم المبحث الأول عن الإطار العملي لتصميم ومنهجية الدراسة، حيث استخدمنا منهجين لتحقيق أهدافها المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدنا على مصدرين في جمع المعلومات مصادر ثانوية متمثلة بالمراجع العلمية ومصادر أولية متمثلة بالاستبانة، وبالتالي يتكون مجتمع الدراسة من (**46**) مفردة وهي الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، وقد استخدمنا مجموعة من المعالجات الإحصائية من خلال البرنامج الإحصائي **SPSS** من خلاله قمنا بقياس اتساق الاستبانة من خلال عينة استطلاعية وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور التابع له، ومن خلال التحليل تبين أن جميع فقرات محاور الاستبانة صادقة لما وضعت له، كما تم قياس ثباتها على نفس العينة الاستطلاعية رأينا الاستقرار في نتائجها وعدم تغيرها بشكل كبير وكانت معادلات الثبات مرتفعة وتتمتع الاستبانة بدرجة جيدة وإمكانية اعتماد نتائجها في تحقيقها لأهداف الدراسة وذلك بطريقتي التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ، كما في النهاية تم تحليل بيانات أفراد العينة.

أما في المبحث الثاني تطرقنا لتحليل البيانات واختبار الفرضيات من خلال استخدام اختبار التوزيع الطبيعي حيث دلت النتائج أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية، كما تم في هذا المبحث اختبار محاور الدراسة والمتمثلة في الاستبانة ومن خلال التحليل عند استخدام اختبار One Sample T test وجدنا أنه يوجد إمكانية لتطبيق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة في السوق الفلسطيني ولكن بنسب متفاوتة حسب محاورها والنتائج مبينة في نهاية الدراسة، حيث أن الشركات المدرجة تمتلك المقومات الأساسية لتطبيق مبادئ نظام الحوكمة.

وقمنا باختبار فرضيات الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون للتحقق من صحتها ومعرفة العلاقة بين متغيراتها ونتائج الفرضيات مبينة في خاتمة الدراسة بالتفصيل.